

ملخص لقراءة سوليدار تونس الإجتماعية حول مشروع

القانون الأساسي المتعلق بمجلة الجماعات المحلية

إن منظمة سوليدار تونس الاجتماعية وفي إطار مواصلتها دراسة مسودة مشروع القانون أعلاه ومتابعتها تطور مراحل اعداده قبل احالته إلى مجلس نواب الشعب يهمنها أن :

أولاً: التذكير بما كانت انتهت اليه من استنتاجات بخصوص الصياغة الأخيرة المتوفرة لديها والتي شهدت ادخال تغييرات جذرية و عديدة على صيغة مارس 2016 ويعود ذلك في جزء منه إلى التفاعل الايجابي مع ما تم تجميعه وتحصيله من ملاحظات وآراء خلال الملتقيات والاستشارات المنظمة من قبل وزارة التنمية المحلية والبيئة وهو أمر وجب تثمينه والتنويه به. ولكن بالرغم من ذلك فإنه من الضروري لفت الانتباه إلى المسائل التالية:

- (1) تبقى الصيغة الأخيرة مشوبة بعدد النقائص ويكون من الضروري مراجعتها لما لها من تأثير سلبي على محتوى المشروع ومضمونه.
- (2) إن الإبقاء على عدد فصوص المجلة بهذا الكم والشكل لن يسهم في تيسير مهمة الهياكل المحلية المنتخبة.
- (3) ان مشروع المجلة يهدف الى تجميع مختلف الأحكام المتعلقة بتنظيم الجماعات المحلية وبمختلف أنشطتها و ماليتها في قانون موحد يستوعب مختلف الأغراض والضمانات وذلك تيسيرا على المواطنين النفاذ إلى أحكامها وتلاحظ سوليدار غياب رؤية واضحة بخصوص سنّ نظام مالي خاص بالجماعات المحلية مثلما نص عليه الدستور .
- (4) تحدّر من مخاطر التدخّل المفرط للسلطة المركزية في السير العادي لبناء اللامركزية التي نريد.

5) إن ترك عملية التقييم إلى السلطة المركزية ليس خيارا صائبا والأفضل هو جعل التقييم من صلاحيات هيكل مستقل وذو كفاءة وخبرة أو جعل عملية التقييم تخضع لنهج تشاركي تسهم فيه جميع السلط ومكونات المجتمع المدني. كما يكون من الأفضل تحديد محطات واضحة في عمليات التقييم وترتيب الآثار الضرورية التي يجب أن تشمل الأهداف المرسومة والآثار الملموسة.

6) إن الموارد البشرية الموضوعية على ذمة الجماعات المحلية تعتبر من عناصر نجاح التجربة. ولكن الوضع الحالي يتطلب مراجعة جديدة ويستوجب وضع خطة واضحة لتدعيم هذا الجانب.

7) يقترح مراجعة صلاحيات المجلس الأعلى للجماعات المحلية باتجاه مزيد تدعيمها وتنويعها باعتبار أنه من غير الطبيعي أن يكون لهذا الهيكل الدستوري دورا صوريا ليكون هيكلا استشاريا بامتياز.

8) من الضروري مراجعة صلاحيات الهيئة العليا للمالية المحلية وتركيبها باتجاه جعلها هيكلا متوازن التمثيلية (مركزي/محلي) وذو صلاحيات محددة دون أن تجعل منه هيكلا محدد المسار اللامركزية. وإن فتح تركيبها على خبراء مختصين في المجال المالي من القطاع الخاص و الجامعي من شأنه أن يسهم في تفعيل دور الهيئة وإضفاء أكثر حافية على عملها.

9) إن تكريس مبدأ التدبير الحرّ، الذي تمحور حوله بناء الباب السابع من الدستور، في مشروع المجلة المقترح لا يرتقي إلى ما يستوجبه الحكم المحلي من تأكيد عليه بل إن غياب التنصيب عليه بشكل بارز يترك انطبعا سلبيا بخصوص التوجّه الجدي نحو إرساء اللامركزية ويدعمه ضعف السلطة الترتيبية المسندة إلى الجماعات المحلية.

10) إن الأغلبية المطلوبة في أخذ القرارات أغلبية متفاوتة بشكل ملفت للانتباه في عديد الفصول وغير متناسقة.

11) إن دخول أحكام المجلة حيز النفاذ سيتطلب جهودا عظيمة سواء من الناحية الهيكلية أو الترتيبية أو المالية أو من ناحية توفير الموارد البشرية. ومن المنتظر ان تبرز عديد الصعوبات في عدة مستويات تستوجب اتخاذ إجراءات عاجلة وإيجاد حلول فورية وهو ما يستوجب توفير مرونة قانونية قصوى لتأمين شرعية وقانونية هذه الإجراءات. وفي هذا الإطار نقترح تضمين باب الأحكام الانتقالية النصوص والمقتضيات التي تسمح بذلك بما سيوفر إحالة تشريعية مقننة ومنظمة لإجراءات ترتيبية.

ثانيا: التأكيد على أن التدرج في تكريس الباب السابع من الدستور ووضعه حيز التنفيذ يستوجب تحديدا مسبقا للأهداف المرسومة والتي يجب أن تكون طموحة كما يستوجب تقييما موضوعيا وشفافا للواقع الحالي ومستندا إلى رؤية واضحة واعتبارات موضوعية. ومن ثمة فإن منظمة سوليدار تونس الإجتماعية تعتبر أن ضبط رزنامة لتكريس السلطة المحلية يستوجب بالضرورة ما يلي:

- 1) تأمين نص قانوني سليم ومتناسق وتشاركي يضمن استيعابه من أكبر عدد ممكن من المجتمع التونسي.
- 2) تأمين عمليات تقييم دورية وجدية وترتيب الآثار الضرورية التي يجب استخلاصها من مختلف عمليات التقييم.
- 3) التأهيل الشامل والحتمي للجماعات الحالية والتي سيتم إحداثها وتأمين الآليات الكفيلة بإنجاحه.
- 4) الشروع فورا في مراجعة مجلة الجباية المحلية وتحديد التوجهات الكبرى بخصوصها.
- 5) الإسراع بتركيز الأقاليم حتى يتم تركيز الهيكل الدستوري المنصوص عليه بالباب السابع "المجلس الأعلى للجماعات المحلية".